

## اتحاد الغرف العربية افتتح منتدى «الاستثمار في الأمن الغذائي»

## القصار: لمواجهة فجوة غذائية بنحو 70 مليار دولار في عام 2030



التمويل لكل القطاعات، زراعية، صناعية، تعدينية، وخدمية وتقديم المنتجات المصرفية التي تلبى احتياجات الفئات المختلفة». وأكد رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الشيخ صالح عبد الله كامل، أنه «لا يمكن قبل تحقيق الأمن الداخلي والخارجي والمضادة للمنتجات الزراعية العربية تتم في الخارج، وللأسف نحن في العالم العربي لا نستفيد من موانئنا الخام بالشكل المطلوب، في حين أن العرب يستفيدون من هذه المواد ويحققون أرباحاً ضخمة فيها».

وكانت كلمة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التي ألقاها المشرفة على المنظمات العربية، وإدارة المنظمات والإتحادات العربية، الدكتور علا البديري، فأشارت إلى «أننا نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية، في ظل نظام عالمي يسود ترابط وتبادل المصالح والمنافع. وفي ظل هذا الواقع لا يزال الوطن العربي يواجه تحديات محلية ودولية تمس أمن وسلامة واستقلال دوله وسلمه الاجتماعي، منها الفقر والبطالة وتدني معدلات التجارة».

## الجلسات

وتضمنت المنتدى أربعة جلسات عمل، حملت الجلسة الأولى عنوان «الإصلاحات المطلوبة في بيئة الاستثمار والأمن الغذائي والثروة المعدنية»، وكان عنوان الجلسة الثانية «نحو آلية مالية مصرفية داعمة لمشاريع الاستثمار والأمن الغذائي»، أما الجلسة الثالثة فكانت بعنوان «المشروعات والمبادرات الاقتصادية لتعزيز الاستثمار ورفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الغذائي إلى واقع ملموس»، والرابعة والأخيرة فكانت بعنوان «آفاق الاستثمار في الثروة المعدنية».

المعادن موجودة في جميع الولايات في الدولة». وأضاف: «صحيح أن المستثمر يريد أن يحقق الأرباح، ولكن في الوقت ذاته على المستثمر أن يراعي الاستفادة من البيئة الاجتماعية التي يعمل فيها. الاستثمارات العربية لها أولوية لدينا في السودان، وهناك فرص كبيرة، لذا لا بد من تبادل التجارب لتحقيق المزيد من التعاون والتضامن والتكامل العربي».

كما تمت رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية محمد محمود، إلى أن «النماذج الناجحة للاستثمارات العربية من كل من السعودية والكويت والإمارات ولبنان والأردن وغيرها من أهم ولايات السودان وعلى مساحات شاسعة، فضلاً عن المشاريع الرائدة والناجحة للقطاع الخاص العربي». ودعا إلى «تعزيز الاستثمارات في قطاعي الزراعة والثروة المعدنية والتقني وما يشهده من انتشار كبير في الأفرع التي تغطي مختلف أنحاء السودان، قادر على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة لمختلف فئات المستثمرين وزادت قدرته وجرأته على ارتياد مجالات

المعادن موجودة في جميع الولايات في الدولة». وأضاف: «صحيح أن المستثمر يريد أن يحقق الأرباح، ولكن في الوقت ذاته على المستثمر أن يراعي الاستفادة من البيئة الاجتماعية التي يعمل فيها. الاستثمارات العربية لها أولوية لدينا في السودان، وهناك فرص كبيرة، لذا لا بد من تبادل التجارب لتحقيق المزيد من التعاون والتضامن والتكامل العربي».

كما تمت رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية محمد محمود، إلى أن «النماذج الناجحة للاستثمارات العربية من كل من السعودية والكويت والإمارات ولبنان والأردن وغيرها من أهم ولايات السودان وعلى مساحات شاسعة، فضلاً عن المشاريع الرائدة والناجحة للقطاع الخاص العربي». ودعا إلى «تعزيز الاستثمارات في قطاعي الزراعة والثروة المعدنية والتقني وما يشهده من انتشار كبير في الأفرع التي تغطي مختلف أنحاء السودان، قادر على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة لمختلف فئات المستثمرين وزادت قدرته وجرأته على ارتياد مجالات

المعادن موجودة في جميع الولايات في الدولة». وأضاف: «صحيح أن المستثمر يريد أن يحقق الأرباح، ولكن في الوقت ذاته على المستثمر أن يراعي الاستفادة من البيئة الاجتماعية التي يعمل فيها. الاستثمارات العربية لها أولوية لدينا في السودان، وهناك فرص كبيرة، لذا لا بد من تبادل التجارب لتحقيق المزيد من التعاون والتضامن والتكامل العربي».

كما تمت رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية محمد محمود، إلى أن «النماذج الناجحة للاستثمارات العربية من كل من السعودية والكويت والإمارات ولبنان والأردن وغيرها من أهم ولايات السودان وعلى مساحات شاسعة، فضلاً عن المشاريع الرائدة والناجحة للقطاع الخاص العربي». ودعا إلى «تعزيز الاستثمارات في قطاعي الزراعة والثروة المعدنية والتقني وما يشهده من انتشار كبير في الأفرع التي تغطي مختلف أنحاء السودان، قادر على تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة والمتطورة لمختلف فئات المستثمرين وزادت قدرته وجرأته على ارتياد مجالات

## تقرير للإسكوا عن النزاع في سورية وتداعياته الاقتصادية؛ سورية في المرتبة ما قبل الأخيرة عربياً بعدما كانت الثالثة



خلال إطلاق التقرير

ضد الأمراض تدهوراً كبيراً.

## التوقعات

وتناول الفصل الأخير من التقرير «التوقعات بشأن مستقبل الأهداف الإنمائية للألفية في الجمهورية العربية السورية في ظل استمرار النزاع، وذلك على صعيد الحكومة والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وفرص التقدم المحتملة. ويؤكد هذا الفصل أنّ توقعات الخبراء بشأن الانهيارات الكبرى في الاقتصاد السوري خلال سنوات النزاع قد تحققت، والخسائر الكبرى قد وقعت في عام 2015، يتوقع أن يرتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة إلى 28.8 طفل لكل ألف نسمة، وأن يصل معدل وفيات الأطفال الرضع دون عمر السنة إلى 28.7 حالة لكل ألف طفل، مقابل 23.3 في عام 2013. ويتوقع أيضاً أن يرتفع معدل وفيات الأمهات إلى 73.4 حالة وفاة لكل مئة ألف ولادة».

في الفترة من 1997 إلى 2010. غير أن هذا المشهد تغير جذرياً مع نشوب النزاع، وسرعان ما ارتفعت جميع مؤشرات الفقر وحظيه الأعلى منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تعطيل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، ووصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى إلى 4 ملايين شخص (18 في المئة). وانخفضت نسبة الالتحاق بالتحاق في التعليم الأساسي من 98.4 في المئة في عام 2011 إلى 70 في المئة في عام 2013. كما شهدت معدلات تحصين الأطفال

في الفترة من 1997 إلى 2010. غير أن هذا المشهد تغير جذرياً مع نشوب النزاع، وسرعان ما ارتفعت جميع مؤشرات الفقر وحظيه الأعلى منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تعطيل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، ووصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى إلى 4 ملايين شخص (18 في المئة). وانخفضت نسبة الالتحاق بالتحاق في التعليم الأساسي من 98.4 في المئة في عام 2011 إلى 70 في المئة في عام 2013. كما شهدت معدلات تحصين الأطفال

في الفترة من 1997 إلى 2010. غير أن هذا المشهد تغير جذرياً مع نشوب النزاع، وسرعان ما ارتفعت جميع مؤشرات الفقر وحظيه الأعلى منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تعطيل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، ووصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى إلى 4 ملايين شخص (18 في المئة). وانخفضت نسبة الالتحاق بالتحاق في التعليم الأساسي من 98.4 في المئة في عام 2011 إلى 70 في المئة في عام 2013. كما شهدت معدلات تحصين الأطفال

في الفترة من 1997 إلى 2010. غير أن هذا المشهد تغير جذرياً مع نشوب النزاع، وسرعان ما ارتفعت جميع مؤشرات الفقر وحظيه الأعلى منها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تعطيل النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات، ووصل عدد السكان تحت خط الفقر الأعلى إلى 4 ملايين شخص (18 في المئة). وانخفضت نسبة الالتحاق بالتحاق في التعليم الأساسي من 98.4 في المئة في عام 2011 إلى 70 في المئة في عام 2013. كما شهدت معدلات تحصين الأطفال

## أسعار الطاقة

الصف	27 آب	3 ايلول	أمس
بنزين 98 اوكتان	33.600	33.400	33.300 ↘
بنزين 95 اوكتان	32.900	32.700	32.700 —
ديزل اويل للمركبات	25.500	25.300	25.200 ↘
مازوت احمر	25.400	25.200	25.100 ↘
كاز	27.300	27.100	26.900 ↘
قارورة غاز زنتة 10 كيلوغرامات	17.300	17.200	17.000 ↘
قارورة غاز زنتة 12.5 كيلوغرام	21.000	20.900	20.700 ↘
برميل النفط الخام البرنت الاميريكي	101	101	99 ↘

أكد الرئيس الفخري للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عدنان القصار أنه «إذا لم يتم تفعيل الاستثمارات العامة والخاصة، بما لا يقل عن 5 مليارات دولار سنوياً، فإن الوطن العربي سيواجه فجوة غذائية بنحو 70 مليار دولار في عام 2030»، لافتاً إلى أنه «لا يمكن لأية دولة مهما علا شأنها أن تقارب أمنها الغذائي بشكل منفرد، بل نحتاج إلى عمل وجدد عربي مشترك يرتقي إلى مستوى أهمية موضوع الأمن الغذائي العربي».

كلام القصار جاء خلال افتتاح منتدى «الاستثمار في الأمن الغذائي والثروة المعدنية»، أمس، نظمه الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، برعاية رئيس جمهورية السودان المشير عمر حسن البشير.

ولفت القصار إلى أن «السودان يشكّل مصدراً لأهم مخزونات الثروات المعدنية العربية»، لافتاً إلى أنه «لا يمكن أن يوجد استقرار أو أمان في عالم تهدده المجاعة، ويقع تحت رحمة تقلبات الأسعار الدولية، في ظل قصور عربي في الإنتاج واعتماد شديد على الاستيراد لتلبية الاحتياجات، في الوقت الذي يمتلكه العالم العربي إمكانات جبارة في حال جرى استثمارها بشكل موضوعي وعلمي لنجحت في تحقيق التحول المطلوب».

من جهته، أشار نائب رئيس جمهورية السودان حسيب محمد عبدالرحمن إلى أن «السودان كان مهدد بانهايا اقتصادي بعد انفصال جنوبه، ولكن استطاع السودان بفضل الثروات التي اكتشفها بعد الانفصال، ولاسيما على صعيد الثروة المعدنية، أن يتجاوز المخاطر». وأكد أن «الفرصة متاحة، ولا بد أن تتوفر الإرادة العربية»، لافتاً إلى أن «السودان أصدر الكثير من التشريعات لتسهيل إجراءات الاستثمار، وخلق بيئة مواتية لمناخ الاستثمار، خصوصاً أن

الفرص والتي، بحسب النظرية الاقتصادية، هي خسارة على الاقتصاد. من هنا أهمية آلية انتقاء الآلية شفافاً وفعالة».

ولو أخذنا مثلاً إعادة تأهيل البنى التحتية في لبنان لرأينا كيف أنّ الدولة لم تكن ترى إلا كما يبدو على تلميحات لبعض المحسوبين من الوزراء والنواب، وهو ما يطرح السؤال: لماذا وصل الوضع الاقتصادي إلى ما هو عليه اليوم؟ سؤال لا ينفك اللبناني يطرحه على نفسه ويحاول أن يجيب عنه بنظريات مختلفة منها ما هو أمني، ومنها ما هو سياسي واقتصادي مع تقادم أزمة الدين العام.

الجواب هو في التركيبة السياسية اللبنانية التي تقف عقبة رئيسية أمام عدد من الخطوات، ونجد أنّ المسؤولين السياسيين في لبنان يصرفون وقتهم بالجدالات السياسية العقيمة التي تلعب دوراً أساسياً في الفلتان الأمني في لبنان.

لكن ولولا سياسة «التحسن القسري» الذي اتبعها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لسعر صرف الليرة الذي يبدو أنه السلاح الذي اعتمد للدلالة على الثقة بالحكومات المتعاقبة حتى لو انعدمت هذه الثقة. تقول لولا سياسة حاكم مصرف لبنان المالية لكانت البلاد قد اندحرت من مشاكل لا تعدد لها.

حرام هذا العيب بمصير بلد وشعب وأجبال تحت شعارات براءة... حرام أن يصل لبنان إلى هذا المستوى من الشغ بحيث لا يجد بدائل فيه لهذا من المشاريع الإنتاجية التي تنهض بالبلد. إن الإستهتمار ليس مشروعاً للحزب يقوده منفرداً أمينه العام كما أحزاب العالم الثالث إنه مشروع شعب ووطن وحضارة.

## المؤتمر المصرفي العربي الأميركي يعقد في 14 تشرين الأول

## طريه: القطاع المصرفي اللبناني قوي ومحصن

العربية دعا إلى حفل استقبال يقيم في واشنطن مساء يوم السبت 11 تشرين الأول على شرف المصارف والمؤسسات المالية العربية المشاركة في هذا الحدث العالمي».

## فتوح

وأشار فتوح إلى أنّ القطاع المصرفي اللبناني قوي وفعال، إذ إن ودائع القطاع باتت تفوق الـ136 مليار دولار، والمواد المعجدة بحدود الـ170 مليار دولار، واحتياطي مصرف لبنان من العملات بلغ نحو 37 مليار دولار عدا احتياطي الذهب». وأضاف: «أن اتحاد المصارف العربية أطلق في عام 2006، مبادرة الحوار المصرفي العربي الأميركي وعقد في هذا المجال أربعة مؤتمرات دولية جمعت القطاع المصرفي العربي، والقطاع المصرفي الأميركي وبإشراف وكبار المسؤولين من وزارة الخزانة الأميركية – البنك المركزي الفيدرالي الأميركي وصندوق النقد الدولي وغيرهم».

وأشار إلى أنّ «كثرة القوانين والتشريعات الصادرة عن السلطات الأميركية وضعت ضغوطات كبيرة على المصارف العربية، وتحديداً على مديريتي الالتزام والمخاطر، إذ يتوجب على مدير الالتزام أن يتابع ويدقق في شكل كبير جميع العمليات المصرفية والودائع لكي يتحقق من سلامتها وأنها تتوافق مع قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأيضاً مع قانون الضرائب الأميركي FATCA».



طريه وفتوح ويعلمكي خلال المؤتمر

ثبت وجود أي خلل في نتيجة فحص العينات وإرسالها إلى النيابات العامة المختصة.

وتدعو الوزارة المواطنين إلى عدم الخوف والهلع من حصول بعض الإشكالات المحددة التي تقوم الوزارة بمتابعتها ومعالجتها، كما تدعوهم إلى إبلاغها عن أي مخالفة أو خلل عبر قنوات التواصل التي وضعتها بخدمة المستهلك ومنها الخط الساخن 1739 والتطبيق الإلكتروني، إضافة إلى أنّ الوزارة كانت قد أرسلت كتاباً إلى وزارة الصحة العامة طلب فيه التعميم على المستشفيات ضرورة إبلاغ وزارة الاقتصاد والتجارة عن حالات التسمم الغذائي في تقوم وزارة الاقتصاد بالاجراءات اللازمة بهذا الشأن».

في سياق آخر، طالب وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم بالإسراع في تنفيذ قرار الحكومة اللبنانية في شأن اللاجئين السوريين، ووضع حد لدخول لاجئين جدد إلى لبنان. وأكد أن إرسال رسائل خطية أو غيرها على هواتفهم النقالة تضرهم من العودة إلى بلادهم، وهو تخط لقرارات الحكومة اللبنانية، واللائق وما يدعو إلى التعجب، أنّ هؤلاء اللاجئين أصبحوا يملكون خطوطاً وهاوفاً جوالاً تثبت وجودهم في لبنان».

## نظام مارديني

لعلها المرة الأولى التي يصل فيها الركود في الحركة الاقتصادية في لبنان إلى هذا المستوى الذي أضحي يهدد بتفجر ينهي حال «الضبط القسري»، ويضع البلاد في مواجهة وقائمه من دون بدائل.

وقد يسارع المولكون بالتبرير إلى إلقاء الضوء على ما تشهده المنطقة حالياً من «تفجيرات»، وما يشهده العالم من تحولات قد تغير النظام الدولي برمته، خصوصاً بعد الحرب الاقتصادية الدائرة رحاها الآن بين الولايات المتحدة وأوروبا من جهة وروسيا الاتحادية من جهة ثانية، وهي الحرب التي تشير إلى أنّ إدارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ماضية في مواجهة أكثر صدامية مع الغرب على خلفية الأزمة الأوكرانية، ويضاف إلى ذلك، إنشاء دول «البريكس» مصراً للتنمية وصندوقاً احتياطياً في توجه يشكل تحدياً لهيمنة الدولار الأميركي على الاقتصاد العالمي.

في ضوء ذلك يرى المولكون بالتبرير أنّ أزمة الركود الاقتصادي في لبنان هي من ضمن هذه الأزمات في محاولات لتتهرب من سياسات الحكومات المتعاقبة التي أوصلت البلاد إلى هذا الوضع الاقتصادي من التقهقر والتي لم تنفذ من شعاراتها البراقة إلا شعار «صفر» من خلال غياب الاستثمار، والسياحة، وإغلاق العديد من المصانع، وتراكم في قطاع الإعمار، والقهر الذي تعيشه ميثاق التسنيق النقابية. ويضاف إلى ذلك منع أي إنفاق ذي طابع اجتماعي أو ذي علاقة بدعم وتحريك وتفعيل القطاعات الإنتاجية، فتعالت صرخات هذه القطاعات ووصلت الأزمة الاجتماعية إلى حدود «الضبط القسري» الذي يمتد حتى الآن تفجرها إلا بحدود ضيقة.

ومن أهم الأضرار على الاقتصاد اللبناني والناجثة من عدم كفاءة الأشخاص، تقويت

أشار رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طريه إلى أنّ «القطاع المصرفي اللبناني قوي ومحصن ويحتفظ بنسب نمو مرتفعة بالمقاييس العالمي، إذ أن 2014 ستكون في حدود 7 في المئة»، كما أكد «دور القطاع المصرفي في دعم نمو الاقتصاد الوطني».

كلام طريه جاء خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده ظهر أمس في فندق فينيسيا – بيروت، بمشاركة الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح، تحدثا فيه عن أهداف المؤتمر المصرفي العربي الأميركي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في نيويورك يومي 14 و15 تشرين الأول المقبل.

ولفت طريه إلى أنّ «المؤتمر يأتي في سياق تعزيز دور الاتحاد في توفير كل مناسبة لتقديم الدعم للقطاع المصرفي العربي، وبمناخية انعقاد اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن الشهر المقبل، سيعد الاتحاد مؤتمراً مصرفياً عربياً – أميركياً في نيويورك حول العلاقات مع البنوك المرسلات الأميركية، وذلك يومي 14 و 15 تشرين الأول 2014، يخصص للبحث في ملف العلاقات بين المصارف العربية والمصارف الأميركية، لا سيما موضوع «البنوك المرسلات»، وذلك بعد أن شهدنا مؤخراً إغلاق الكثير من حسابات البنوك العربية من قبل بعض البنوك الأميركية». وأعلن: «أن اتحاد المصارف

## مستقرات

## وزارة الزراعة أعلنت رغبتها

## في إبرام عقود رضائية مع مصانع الأعلاف

أعلنت وزارة الزراعة في بيان لها حمل الرقم 1/5 «عن رغبتها في إبرام عقود رضائية مع مصانع الأعلاف المركزية في جميع المناطق اللبنانية كافة، وأخذت عينات من البرادات بموجب القرار رقم 1/254/2012 تاريخ 27/3/2012. ويطلب إلى الراغبين من أصحاب تلك المصانع تقديم طلباتهم مرفقة بجميع المستندات الوثائقية في مصلحة زراعة جبل لبنان الكائنة في فرن الشباك – طريق الشام – ابتداء من 10/9/2014 ولغاية نهاية يوم 13/9/2014».

## وزارة الاقتصاد: مسح في كل فروع TSC

## وأخذ عينات للتأكد من الصلاحية

صدر عن المكتب الاعلامي لوزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم البيان الآتي: «قامت دوريات مديرية حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة، منذ الخميس الماضي، بإجراء مسح في كل فروع TSC في المناطق اللبنانية كافة، وأخذت عينات من البرادات ومن وفوف العرض للتأكد من صلاحية كل المواد الغذائية المعروضة وخصوصاً المواد المشكوفة لتحليلها. وستقوم الوزارة باخذ الإجراءات القانونية المناسبة ضمن الصلاحية المنوطة بها بموجب قانون حماية المستهلك والتي تتلخص بتنظيم محاضر ضبط بالمخالفات في حال